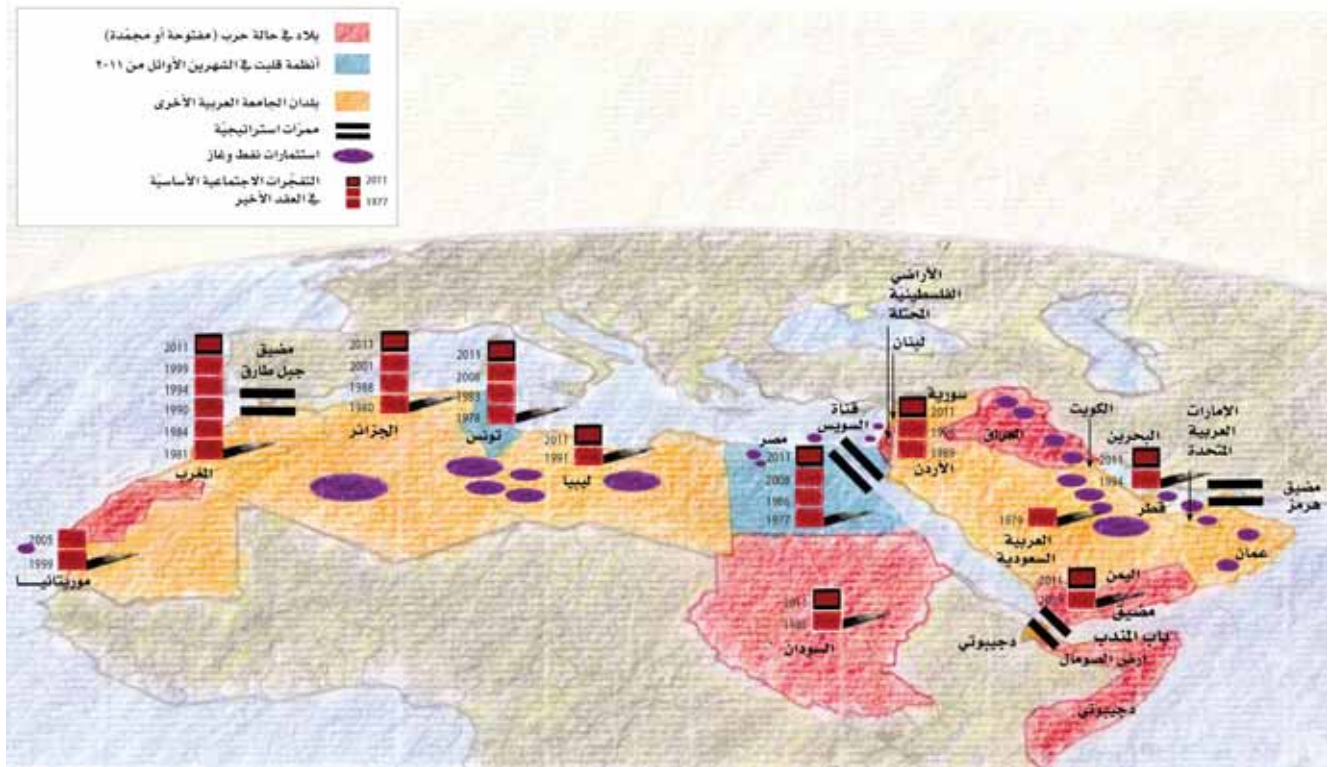


# آمال الثورات العربية.. وكماثنها



في كردستان العراق، كما في بقية أنحاء هذا البلد، تم قمع متظاهرين كانوا يطالبون بمزيد من الديمقراطية بشكل عنيف. وفي البحرين، هناك مواجهة متوترة بين السكان والملك. وفي اليمن والجزائر، والمغرب والأردن، تجري المطالبة بحقوق ديمقراطية أكبر، وبعدالة اجتماعية أوسع.

هكذا سرع هروب الرئيس التونسي زين العابدين بن علي وتنحي الرئيس المصري حسني مبارك وتيرة التحركات في المنطقة، من دون أن يضع هذين الرئيسين حدا للانتفاضة في بلديهما. ففي تونس، تترافق الخشية من الفوضى مع التطلعات الاجتماعية. وفي مصر، يبحث العمال عن وسيلة لفرض مطالبهم وحققهم في التنظيم، في حين صرح الإخوان المسلمون أنهم يدعمون «تحولاً منتظماً للسلطة».

أما في ليبيا، فما زالت القبائل تلعب دوراً حاسماً. وفي بلدان أخرى، بدأت الجيوش، وهي عمود هيكل الدول منذ عقود، تأخذ المبادرة أمام القوى الأمنية، ولكنها تتردد في موقفها بين الشعوب والحكام المستبدين.



# الجيش.. الشعوب والحكام المتسلطون

## سلام كواكبي وبسمة قضائي \*

هذه الوكالات الأمنية، التي صممت كالذراع القومي للأنظمة السياسية، صارت تدير مباشرة الشأن السياسي. وقد فرضت نفسها كمحاورة مميزة للشعب، مع العمال المضربين والعاطلين عن العمل أو حتى مع المتظاهرين المطالبين بتأمين المساكن أو بالحق في ملكية الأراضي التي يزرعونها. كما تدير العلاقات بين جماعات المؤمنين (الطوائف) وترسم حدود حرية التعبير.

**إن تدخل هذه الأجهزة** في كل المؤسسات قديم، لكن إدارة هذه الأجهزة (المخابرات) للحياة العامة قد شهدت نهضة لا سابق لها في العقد الأخير. فوكالات الاستخبارات باتت تعمل في العلن، وكلام رؤسائها ينم عن إحساس بالقوة العظمى المرعبة. هكذا صرح لنا مسؤول كبير في وزارة الداخلية المصرية (1) بأن: «هنا كل شيء آمن، وكل شيء نحن مسؤولون عنه، من الطيور في صحراء سيناء إلى عناصر القاعدة التي تنتزه فيها، مروراً بالمساجد في القاهرة والإسكندرية». وصولاً إلى مراقبة العقول: ففي العربية السعودية، وفي سياق مكافحة المنظمات الجهادية، طور وزير الداخلية مبدأ «الأمن الفكري».

أصبح بإمكان الزعماء إذن أن يناموا مطمئنين: فرجال الأمن يهتمون بكل شيء، والكثير من الأمن يفرض دائماً إلى عمل سياسي أقل. وتعبير «الأممقراتي securitocratie»، المقترس من عالم السياسة السوداني حيدر إبراهيم، يصف جيداً هذه الأنظمة (2). هكذا تكشف الانتفاضات في المنطقة، من بلد إلى آخر، ضحالة وتردي المؤسسات السياسية. ففي معظم الحالات، على الجيش أن يتخذ دولا موضوعياً... مفلساً.

## سلاح الخوف

**لا تختلف خصائص الأنظمة الأمنية** في العالم العربي عما شهدته أميركا اللاتينية أو أوروبا الشرقية أو دول الجنوب قبيل عملية تحولها إلى الديمقراطية: الدرع الواقي ما بين الدولة والمجتمع، والعمل ضمن حلقة مغلقة من الأجهزة التي تختلف في حجمها وتعقيدها، لكن التي تبقى فيها ثقافة الإفلات من العقاب ونمط العمل ذاتهما والتي ينبثق منها منطق التهيب الحتمي. لكن إذا كانت المهمة الأولى لآلات الرقابة الرائعة هذه تقوم على إدامة الخوف ومنع تطور العلاقات بين المواطنين، فإن الخوف يسودها أيضاً، على كل المستويات وبقوة أكبر، طالما أن التراتبية متنوعة ومتغيرة تبعا للتنافس بين المعسكرات.

كان من أثر الانتفاضات الواسعة التي انفجرت في مطلع العام من المغرب إلى المشرق أن كسرت الحلقة المغلقة التي كانت تعمل فيها أجهزة الحكم هذه. فقد جاء تأثير الشعب، الذي دخل كلاعب مباحث، وسيلة تكشف الاختلافات وتثير المناهضات. أوقعت بنية الحكم في معضلة: هل تطلق النار على المتظاهرين أم لا؟ وعندما يتعطل عمل الآلة الأمنية، يتمدد العطل إلى سائر ركائز

**على مدى أكثر من أربعين عاماً**، تلازمت كلمة «جيش» في العالم العربي مع الانقلابات العسكرية وحالات الطوارئ والسرية والرقابة. فهذه المؤسسة كانت أساس الأنظمة السياسية لهذه البلدان أو الضامنة الأخيرة لها، لكنها لم تعد بارزة كثيراً في الواجهة. إلا أنها أخذت على عاتقها - ولمرات عديدة - دور الحامي للشعب والمنقذ للدولة. ففي حين تمثل أحد مكونات الجهاز الأمني، الملاذ الأخير للسلطة، رأيناها في تونس ثم في مصر، تفصل نفسها عن قوات الشرطة وتعترف بشرعية مطالب المتظاهرين، وأخيراً تتخلى عن الرئيس الذي أوصلته إلى السلطة، والذي كان من المفترض أن تعمل تحت وصايته. فما الذي حدث خلال هذه العقود لكي يصل الأمر بالمجتمعات إلى الارتياح لتدخل العسكر، وحتى إلى المطالبة به جسداً وصوراً، كما شهدنا في تونس، ثم في خلال الثورة المصرية التي أطاحت بنظام الرئيس مبارك في غضون ثمانية عشر يوماً؟

## تهميش دور الجيش

**معظم الزعماء العرب**، وإذ عرفوا الوزن التاريخي للجيش في بناء الدولة القومية بعد الاستقلال، سواء تحدروا من هذا الجيش أم لا، أدركوا بسرعة الخطر الذي يمكن أن يمثله. ولذلك عملوا جميعاً على تهميشه وتعطيل دوره، خصوصاً عبر منحه امتيازات اقتصادية هائلة. في مصر، مولت الولايات المتحدة جزءاً كبيراً من هذه السياسة عبر تقديم المساعدات

الملائمة للجنرالات. وقد استفاد هؤلاء من التراخي لبناء المراكز التجارية والمدن في الصحراء ومرافق الاستجمام البحرية، كما تم قبولهم داخل أندية النخبة المخصصة سابقاً لأرستقراطية القاهرة. وهم يشغلون كل مراكز المحافظين عبر البلاد، ويديرون الشركات العامة الكبرى، ومكاتب الكثير من الوزراء.

**في موازاة ذلك**، طور رؤساء الدول نظاماً مركباً من الأجهزة الأمنية بقيادة ضباط الصفوف العليا، الذين وجدوا أنفسهم منساقين إلى منطق جديد، فتحوّل مهمتهم من حماية الدولة إلى حماية النظام. يمكن ملاحظة هذا الانزلاق في كل مكان، لكن الدفع نحوه جاء من الزعماء أنفسهم، المتحدرين بدورهم من صفوف الجيش.

وقد أمنت الأجهزة الأمنية مهمات الاستخبارات والحفاظ على النظام؛ وهي تراقب طوال اليوم نشاطات المواطنين. القاعدة هي في تعدد هذه الأجهزة؛ لأنه من المنطق الأمني، يجب أن يراقب بعضها بعضاً. ففي مصر تضخم عديدها حتى بلغ أكثر من ثلث حجم الجيش (1.4 مليون عنصر مقابل 500 000 جندي). وندارة هي الأمثلة التي نجد فيها جهازين يندمجان في قوة متضامنة، كما في الجزائر.

الكثير من الأمن يفرض دائماً  
إلى القليل من العمل السياسي

لدائرة صغيرة من رجال الأعمال الذين يدورون في فلك وريثه بالاستئثار بثروات متزايدة.

**برزت بعض الخلافات** في الأيام التي سبقت سقوط النظام، ومنها: هل يجب الاستمرار في دعم مبارك أم يجب إرغامه على الاستقالة؟ وقد تعزز الإجماع على الخيار الثاني، إلا أن الجيش بدا مترددا في الاضطلاع هو نفسه بمسؤولية إقالة الرئيس. في حين سعت التصريحات الأميركية، الحذرة والمتناقضة أحيانا، إلى الحفاظ على استقرار النظام حتى النهاية، حتى وإن مر ذلك برحيل مبارك. وقد أتاحت الساعات الأربع والعشرين الأخيرة، ما بين 10 و11 فبراير، للجيش بأن يوفر للتظاهرات الحجم الكافي عبر تسهيله وصولها إلى مختلف المباني الرمزية للحكم (البرلمان والقصر الرئاسي) بطريقة تجعلها تبدو هي السبب الرئيس في سقوط النظام. وإذا استعاد الجيش دوره ك«صانع الرؤساء»، لكنه طرح نفسه هذه المرة كقائم على تجديد النظام السياسي بأمله، وتعهد بالعمل على إقامة نظام ديموقراطي. كان تدخله مطلوبا، إذ اعتبر ضروريا لحماية مسار التحول الداخلي من التداخلات الإقليمية والأجنبية (إسرائيل، الولايات المتحدة وسائر الدول العربية، وإيران أيضا).

## ملء الفراغ

**هكذا نشأ الفرق الكبير** في طبيعة التدخل العسكري. ففي تونس، تدخل الجيش لحماية الشعب، وأرغم بن علي على الرحيل وذلك بموافقة «الصدوق» الأميركي؛ أما لناحية الجيش المصري، فقد فرض نفسه في بداية الأحداث لملء الفراغ الأمني في الشارع. وفي ما بعد، بقي على الحياد عندما اعتدت ميليشيا مبارك على المتظاهرين في ميدان التحرير. صحيح أنه لم يطلق النار على الجماهير المحتشدة، لكنه أيضا لم يمنح الآخرين من ذلك. وفي نهاية المطاف اتخذ قراره بالقطع مع قيادة محتضرة للبلاد وبحماية النظام.

في الجزائر، تحدد الدور السياسي لقيادة أركان الجيش في عهد الرئيس هواري بومدين، وذلك مع ظهور فرع «الأمن العسكري». فهو الذي لعب دور «صانع الرؤساء». وصار هذا الأمن العسكري، عند كل استحقاق سياسي، يتدخل من أجل تثبيت نظام لفت الأنظار باستقراره، إذا ما استئثنا فشل عام 1991 ونتائجه الكارثية. فالجيش هو الذي عمل على انتخاب عبد العزيز بوتفليقة في عام 1999. إلا أن أولى مؤشرات الخلاف بين الأجهزة والجيش قد ظهرت في عام 2004، عندما نظمت هذه الأجهزة، وضد رأي القائد الأعلى للجيش محمد العماري، إعادة انتخاب بوتفليقة. وبحسب ما كتبه مصطفى محمد: «كرس عام 2004 استقلالية الأجهزة نهائيا وهيمنتها على الجيش» (4).

**وبتولي بوتفليقة الحكم**، زال الأمل الذي كان يحده على انتزاع القضايا السياسية من قبضة الأجهزة، التي عادت بدورها وأمسكت بكل أجهزة الدولة. بدا أنه من المستحيل كسر الطوق، إذ لم يكن

الحكم: من الحزب الحاكم إلى أوليفارشية عالم الأعمال، وبالتأكيد إلى الجيش. فمن شأن نزول الشعب إلى الشارع أن يؤدي إلى تفريق المؤسسات، بين من يخدم النظام ومن يخدم الدولة، والجيش منها بدرجة أولى. فهذا الجيش، الذي أقصي عن مهمات حفظ النظام، يمكنه أن يلعب دور الضامن لعملية الانتقال. توجد جسور تواصل كثيرة بين الجيش والأجهزة الأمنية، لكن الرابط في أغلب الأحيان يؤمنه رؤساء أجهزة المخابرات العسكرية، مثل اللواء عمر سليمان في مصر أو الجنرال محمد توفيق مدين في الجزائر، الذين يشغلون بحكم هذا الواقع الوظيفة الأهم في النظام السياسي.

## دور الجيش

**وهنا** يجدر تمييز درجة المساهمة الفعلية للجيشين التونسي والمصري في ما آلت إليه الانتفاضات هناك. فعلى غرار معظم الزعماء العرب الذين انتقلوا من التكنة إلى القصر الرئاسي، كان السيد زين العابدين بن علي يخشى

طموحات أصحاب البذل الكاكية. فما إن وصل إلى الحكم في عام 1987 حتى خفض عديد الجيش وإمكاناته، إضافة إلى إزاحة العديد من قاداته. وقضية حادث الطائرة المروحية التي ظل يكتنفها الغموض والتي ذهب ضحيتها في عام 2002 الجنرال عبد العزيز سكيك وعدد من كبار الضباط قد فاقت الشبهات التي سيطرت على العلاقات بين قصر قرطاج والمؤسسة العسكرية (3). وإذ ظل الجيش لفترة طويلة بعيدا عن القرارات السياسية، حتى في خلال سنوات حكم بورقيبة (1957-1987)، فهو لم يتورط في حياة البلاد الاقتصادية ولم يساهم بالتالي في فساد النظام.

**أما العسكريون المصريون**، فهم على العكس كانوا في السلطة منذ ثورة الضباط الأحرار في عام 1952. فالعقيد جمال عبد الناصر، الذي توفي وفي جيبه 85 جنيتها مصريا، كان يحمل برنامجا طموحا للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلاده وسائر العالم العربي. اجتذبت إيديولوجيته القومية الشعب، الذي سامحه على سياساته الفاشلة في مجال الإدارة السياسية وتعرضه بانتظام لحرية التعبير. أما خلفه أنور السادات، الذي هو أيضا من الجيش والمتغني

بليبرالية اقتصادية لصالح بورجوازية جديدة طفيلية، فقد أدخل ثقافة الفساد، ضامنا في الوقت ذاته ولواء الجيش: إذ منحه امتيازات اقتصادية بغية تهميشه، بعد أن سلبه «انتصاره» في حرب أكتوبر 1973 على إسرائيل (حرب الغفران)، وذلك عبر توقيعه اتفاق كامب ديفيد في عام 1978.

## صانع الرؤساء

**خلال السنوات العشر الأخيرة**، تنامي حقد العسكريين على مبارك. فقد لامه الجيش لرفضه تعيين نائب رئيس، وهو ما ولد حالة تشكيك خطيرة في مستقبل البلاد، ولتشبته بالتحضير لتوريث الحكم لابنه جمال، وهو شخصية لا يعترف الجيش بشرعيتها. فوصول مثل هذه الشخصية إلى سدة الحكم سيحرمه دوره ك«صانع للرؤساء». أخيرا أثار الرئيس حالة استياء لأنه سمح

الجيش في مصر تدخل لحماية مسار التحول الداخلي من التدخلات الإقليمية والأجنبية

الدكتاتوريون يفقدون ثقتهم بشعبهم وجيوشهم أيضا فيستعينون بالمرتزقة

## موجة ثورية أخرى

### ● 23 يوليو 1952:

في مصر، يستولي الضباط الأحرار بقيادة جمال عبد الناصر على السلطة في القاهرة.

### ● 1 نوفمبر 1954:

بداية الثورة الجزائرية.

### ● إبريل 1955:

ولادة عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ.

### ● مارس 1956:

الضغوط الوطنية تؤدي في الأردن إلى إبعاد الجنرال البريطاني غلوب باشا قائد الجيش. المغرب وتونس يحصلان على الاستقلال.

### ● 26 يوليو:

في مصر، تأميم شركة قناة السويس من قبل عبد الناصر.

### ● أكتوبر- نوفمبر:

العوان الثلاثي الإسرائيلي الفرنسي البريطاني كرد تاري.

### ● فبراير 1958:

قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا.

### ● 14 يوليو:

سقوط الملكية العراقية، تلاه إنزالان عسكريان «وقائيان» بريطاني في الأردن وأميركي في بيروت.

### ● أكتوبر 1959:

أول مؤتمر لحركة «فتح» التي نشأت في الكويت.

### ● سبتمبر 1962:

انقلاب على الأمير في اليمن الشمالي.

### ● مارس 1963:

انقلاب البعث في دمشق.

### ● 13-17 يناير 1964:

أول قمة للرؤساء العرب في القاهرة.

### ● 29 مايو:

إعلان قيام منظمة التحرير الفلسطينية.

### ● 1 يناير 1965:

أول عملية عسكرية لـ«فتح» ضد إسرائيل.

### ● يونيو 1967:

الهزيمة العربية في وجه إسرائيل تنهي هذه الموجة الثورية.

### ● يناير - فبراير 2011:

الانتفاضة الشعبية التونسية، وسقوط زين العابدين بن علي، والسلطة المصرية تواجه بدورها انتفاضات ضخمة.

### ● 11 فبراير 2011:

مبارك يغادر القاهرة ويستقيل من منصبه.

### ● 17 فبراير 2011:

بدء الانتفاضة في ليبيا ضد نظام العقيد معمر القذافي

بإمكان الجيش الانسحاب من الشؤون السياسية من دون التسبب بفراغ في نظام الحكم، لكنه هو نفسه لم يقيم بأي شيء يمكن أن يسهل الشروع بالعملية الديمقراطية.

## خيار كشف النوايا

**في الحالة الجزائرية**، تراكبت أوضاع الأجهزة العسكرية والأمن، بما عتم كلياً على دورهما وجعل على سيطرتهم على الوضع السياسي من دون منازع. ففي هذا النموذج «المثالي» لـ«الأمموقراطية»، تبقى قدرة مسؤولي السلطة التنفيذية والرئيس والحكومة على الحكم محدودة جداً. ومن شأن عدم نضوج المعارضة السلمية أن يشير إلى أن إمكانيات التغيير لا يمكن أن تأتي إلا من داخل النظام، لكن يبقى مستبعداً أن يسهل المسكون بالنظام حدوث أي تطورات تعطل دورهم الخاص. لذا انتعش الأمل مجدداً اليوم في رؤية فاعلية «الشعب» تطلق دينامية تقضي إلى خلخلة النظام: وهذا ما سيضع الجهاز الأمني والعسكري أمام خيار كشف النوايا، بين إطلاق النار أولاً على الشعب.

وفي ليبيا أيضاً، بقي الجيش مهمشاً لمصلحة «اللجان الثورية». أبعدت معسكرات الجيش نحو الصحراء، تحسباً لأي طموح سياسي في صفوفه. وفي الأيام الأولى من عملية القمع الدامية التي أطلقها العقيد معمر القذافي، تم تسجيل بعض الانشقاقات في صفوف الجيش، وتم وضع الرجل القوي فيه، الجنرال أبو بكر يونس جابر تحت الإقامة الجبرية. هكذا يؤكد تعزيز النظام الأمني اعتماداً على وحدات خاصة تدين بالولاء للقذافي، والاستعانة بمرتزقة أفارقة، أن الحكام الدكتاتوريين لا يفقدون ثقتهم بشعبهم وحسب، بل بجيوشهم أيضاً.

**بعد الثورتين** في مصر وتونس، يبدو الجيش في موقع يسمح له بأن يضع شروطه للعودة إلى الحكم المدني. وحتى الساعة، ما من شيء يسمح بالتشكيك بأنه يسعى إلى تولي هذه السلطة. ففي مصر، جاء تدخله بموجب قرار جماعي، كمؤسسة، وعلى أساس انتفاضة شعبية؛ وهذا ما من شأنه أن يمنع أي محاولة من جانب العناصر ذات النزعة الاستبدادية إلى انتهاك الحدود التي وضعها الجيش لنفسه. وعلى الأرجح، أن هكذا عودة إلى السلطة لا يمكن أن تتم سوى عبر ميثاق يوضع بين المدنيين والعسكريين، كما حدث في أماكن أخرى، بما يجعل العسكريين في منأى عن أي أعمال انتقامية ومحاسبة ممكنة. في حالة الجيش المصري، وبالضرورة في حالة الجزائر، إذا كان التغيير سيحدث، فإن المفاوضات ستشمل حتماً البحث حول الحفاظ على الامتيازات الاقتصادية.

(1) بمناسبة لقاء سياسي نظمته «مبادرة الإصلاح العربي» في مارس 2008، بمشاركة أعضاء في الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني.

(2) حيدر إبراهيم علي: «الأمموقراطية ودهاء الانتفاضة»، صحيفة البيان الإماراتية، 26/1/2010؛ و«الأمموقراطية في السودان»، ضمن كتاب جماعي حول «الأمموقراطية» ستصدره «مبادرة الإصلاح العربي» في نوفمبر 2011.

(3) بحسب صحيفة الصباح الصادرة في تونس، في 22/1/2011، فإن تحقيقاً جديداً سوف يفتح.

(4) مصطفى محمد، ضمن كتاب جماعي حول «الأمموقراطية» ستصدره «مبادرة الإصلاح العربي»، في نوفمبر 2011.